بسم الله الرحمن الرحيم

(المقدمة)

نحمدُك يا مَن تقدّسَ عن الأمثال ذاته الأحدية، وتنزَّهَ عن الزوال صفاته الأزلية، ونُصلّي أفضلَ صلواتك على أفضل أنبيائك، وأكرم أصفيائك، سيد المرسلين، محمدٍ المبعوث لإعلام أعلام الدين، وإنارة مراسم اليقين، وعلى آله وصحبِه أجمعين.

أما بعد، فإن مسائل العقيدة وعلم الكلام من أهم ما يشتغل به طالب العلم، ويصرف فيها أنفس أوقاته، وذلك لأنّ كل علم يأخذ شرفه من شرف موضوعاته ومباحثه وجزئيات مسائله، ومسائل هذا العلم هو الاستدلال على وجود الله تعالى، وتوحيده، وإثبات صفاته، وتنزيهه عن عما لا يليق به، وبيان الحاجة إلى النبوّة، وإثبات المعاد، وباقي الأمور الغيبيّة السمعيّة. والعلم الذي يبحث عن هذه المسائل لا شكّ أنّه من أشرف العلوم الدينيّة، وأعظم المعارف الإسلاميّة.

ولقد دأب بعض المتأخرين على صياغة مؤلفاتهم بأسلوب غامض، مليء بمصطلحات علوم الآلة؛ من النحو والصرف والبلاغة والمنطق والحكمة وغيرها من العلوم السائدة في عصورهم، فكان فهم مؤلفاتهم يحتاج إلى التمعّن والتدبّر، وأحيانا يحتاج إلى الدراسة لدى العالم المتخصص.

ومن بين العلماء الذين اشتهرت مؤلفاتهم بالصعوبة والدقة، العلامة المشهور بـ(ملا عبد الرحمن البنجويني)، وهو من العلماء الذين كان لهم دور كبير في عصرهم، فقد كان البنجويني عالما موسوعيا، وألف في عدة مجالات مؤلفات شهيرة تسير بها الركبان، وصارت بعض مؤلفاته منهجا للدراسة في المدارس الدينية. ومن بين مؤلَّفاته القيّمة هذه الرسالة؛ التي صنّفها في موضوع كلام الله تعالى.

وتظهر أهمية هذه الرسالة في أن البنجويني خالف في هذا الموضوع كلَّ الفرق الإسلامية، وجاء برأي جديد فيه، ودافع عن رأيه في هذه الرسالة بكل ما أوتي من القدرة العلمية، وهي من رسائله التي لم تر النور ولم تحقق بعدُ -على حدّ علمي-. فقمتُ بعون الله تعالى بإخراجه وتحقيقه ودراسته.

والذي دفعني إلى هذا العمل: تحقيق التراث العلمي الوطني، وإنقاذه من الضياع، وإبراز دور علمائنا عن طريق مؤلفاتهم. وتقديم خدمة للمكتبة الإسلامية. ودراسة مسألة

عقائدية اختلفت الفرق الإسلامية فيها قديما وحديثا.

وقسمت البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: دراسة المؤلف والرسالة. ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حياة ملا عبد الرحمن البنجويني.

المبحث الثاني: اسم الرسالة ونُسَخها ومضمونها.

المبحث الثالث: منهج تحيق الرسالة.

والفصل الثاني: تحقيق النص. وفي هذا الفصل أوردت النص بالكامل، وكتبتُ في الهامش الحواشي التي كتبها البنجويني نفسه على رسالته، والتي يختتمها بـ(منه). وعلقت على الرسالة بما يخدمها ويزيدها أكثر وضوحا وجلاء.

أرجو أن أكون قد أديت البحث حقه، وأخرجت النص سالماً، وأضفت إليه من الفوائد والمعلومات ما يجعله أكثر نفعا.

وإن أخطأت في شيء فمعذرتي أنني من البشر، فسبحان من لا يخطئ ولا يسهو، وصلى الله على نبيه وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

العدد
٥٦

٢٣
ربيع الثاني
١٤٤٠هـ

٣٠
كانون أول
٢٠١٨م

(الفصل الأول: دراسة المؤلِّف والكتاب)

(المبحث الأول: حياة ملا عبد الرحمن البنجويني)

اسمه ونسبه:

هو: عبد الرحمن بن ملا محمد بن ملا إبراهيم. ويلقب بـ(ملا عبد الرحمنى گەورە)، أي: الكبير. وينسب إلى (بنجوين)، وهي البلدة التي وُلد وعاش فيها أكثر حياته، وتوفي ودُفن في هذه البلدة أيضا.[١]

والعلامة البنجويني من السادة البريفكانيين، الذين يرجع نسبهم إلى الإمام موسى الكاظم، من أحفاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب، رضوان الله تعالى عليهم.[٢]

مولده ونشأته:

وُلدَ العلامة البنجويني في سنة (١٢٥٠هـ-١٨٣٤م) في قصبة (بنجوين) التابعة لمحافظة السليمانية.[٣]

ولما تميّز بدأ بالدراسة، فختم القرآن الكريم، ثم قرأ الكتب الابتدائية في العلوم العربية صرفها ونحوها، وتجوّل في مدارس منطقته لتحصيل العلوم، فسافر إلى (السليمانية) وقرأ كتاب (الفوائد الضيائية) لملا عبد الرحمن الجامي في النحو وبعض الحواشي المدوّنة عليها، كما درس فيها رسائل في علم المنطق. ثم رحل إلى (سنندج) وقرأ هناك (حاشية عبد الله اليزدي على تهذيب المنطق للتفتازاني) وعلم آداب البحث والمناظرة، ثم ذهب إلى (تورجان) وقرأ فيها الفقه وبعض الكتب في المنطق لدى العلامة ملا علي القزلجي، ثم تحوّل إلى (أورامان) فقرأ علم الكلام والهيئة وبعضاً من الفقه في قرية (نودشة)، ثم ذهب إلى منطقة (رواندوز) فقرأ الفلكيات، ثم رجع إلى (تورجان) فقرأ علم البيان والبديع من علوم البلاغة والرياضيات عند العلامة القزلجي، وقرأ حاشية عبد الحكيم على (شرح الشمسية) في علم المنطق على السيد حسن الجوري، وعند ذلك كان السيد حسن طالبا للعلم عن القزلجي، ثم أخذ الإجازة العلمية من العلامة ملا علي القزلجي.

ثم رجع إلى قصبة (بينجوين) كعالم متضلع في العلوم العقلية والنقلية، وتأهل واشتغل بالتدريس وإفادة الطالبين، ونشر أحكام الدين.[٤]

وبعد مضي مدة -عندما كان عمره أربعين سنة- انتقل إلى مدينة السليمانية، وأقام مدرّسا فيها، وبعد مدة انزعج من البقاء فيها ورجع إلى مسقط رأسه (بينجوين)، فأقام واستراح وجدّد نشاطه السابق في التدريس والمطالعة والاستحضارات العلمية، وسعى جدا في مهمة نشر العلم.[٥]

شيوخه:

ابتدأ العلامة البنجويني بطلب العلم في مرحلة مبكرة من عمره الطويل الحافل بالتعلم والتعليم والتأليف؛ فدرس عند جمهرة وافرة من أعيان علماء عصره. وسنقتصر على ذكر أبرز وأشهر مشايخه الذين أخذ عنهم العلوم المختلفة، فمنهم:

١- والده، ملا محمد بن ملا إبراهيم.

٢- ملا عبد القادر الشيخلماريني.

٣- ملا أحمد المفتي (جاومار).

٤- ملا محمد (فخر العلماء).

٥- ملا علي القزلجي. الذي أخذ منه الإجازة العلمية.

٦- ملا أحمد النودشي.

٧- ملا عمر الخيلاني.

٨- السيد حسن الجوري.[٦]

تلاميذه:

كان العلامة البنجويني من العلماء الذين أخذوا بحظ وافر من العلوم الإسلامية، فأقبلت عليه الطلبة للاشتغال عليه، وقُصد بالرحلة إليه. وهو لم يبخل في خدمة العلم وأهله، فصرف جلّ عمره في التدريس وخدمة طلاب العلم. وممن تتلمذوا عليه:

١- ملا حسين البيسكندي.

٢- ملا رشيد بك بابان.

٣- ملا سعيد السهيلي.

٤- ملا عبد الفتاح الختي.

٥- ملا عبد العزيز الروخزادي.[٧]

مكانته العلمية:

كان العلامة البنجويني عالما محققا جليلا، وفاضلا مدققا نبيلا، متضلعا في العلوم العقلية والنقلية، نشيطا في التدريس والاستحضارات العلمية، وتنبيه الناس على الأمور الشرعية، والمباحثات مع العلماء المطلعين. فقد وفقه الله لخدمة العلم والدين، وصار من خيرة علماء عصره ومصره بدون منازع. فقضى عمره في الأعمال المبرورة والمساعي المشكورة.

تلامذته ومؤلفاته خير شاهد على علمه وثقافته الواسعة، فقد تخرج على يديه علماء أجلاء، وألف مؤلفات متنوعة تدلُّ على سعة اطلاعه وتبحره في العلوم العقلية والنقلية.

مؤلفاته:

لقد تميز العلامة البنجويني بسعة علمه وتنوع معارفه، فكان بارعا في سائر العلوم الشرعية وآلاتها، وصنف في كثير من العلوم، ومؤلفاته كلها حافلة جليلة معتبرة مقبولة، ولاقت شهرة وانتشارا وقبولا عند الناس، ولازموا قراءتها، وذلك لحسن نيته وإخلاصه.

وفيما يأتي عرض لمؤلفاته:

١- الفتاوى الفقهية.

٢- حاشية على شرح سعد الله الكبير على عوامل الجرجاني، في النحو.

٣- حاشية على متن إيساغوجي لأثير الدين الأبهري، في المنطق.

٤- حاشية على شرح حسام كاتي على الإيساغوجي، في المنطق.

٥- حاشية على شرح الفناري على شرح الإيساغوجي، في المنطق.

٦- حاشية على متن تهذيب المنطق للتفتازاني.

٧- حاشية على حاشية عبد الله اليزدي على تهذيب المنطق.

٨- حاشية على رسالة آداب البحث والمناظرة للكلنبوي.(مطبوع)

٩- حاشية على البرهان للكلنبوي، في المنطق.(مطبوع)

١٠- حاشية على شرح الشمسية، في المنطق.

١١- حاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني.

١٢- حاشية على حواشي الخيالي على شرح العقائد النسفية.

١٣- حاشية على تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام لعبد القادر المهاجر السنندجي، في علم الكلام.

١٤- حاشية على شرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلي، في أصول الفقه.

١٥- حاشية على غاية الوصول في شرح لب الأصول للقاضي زكريا الأنصاري، في أصول الفقه.

١٦- حاشية على أقصى الأماني لزكريا الأنصاري، في البلاغة.

١٧- حاشية على شرح الجغميني.

١٨- حاشية على رسالة تشريح الأفلاك لبهاء الدين العاملي، في علم الهيئة.

١٩- حاشية على المختصر والمطوّل للتفتازاني، في البلاغة.

٢٠- حاشية على شرح المطالع.

٢١- حاشية على شرح المقاصد للتفتازاني، في علم الكلام.

٢٢- رسالة مؤلفة في كلام الله تعالى. (وهي هذه الرسالة)[٨]

وفاته:

توفي العلامة البنجويني ليلة الجمعة، بعد صلاة العشاء، في ذي القعدة سنة (١٣١٩هـ-١٩٠٢م). ودفن صباحا قبل صلاة الجمعة في إحدى غرف مسجده ببنجوين.[٩]

رحمه الله، ورضي عنه، وجزاه عن العلم وأهله خير الجزاء، وأسكنه فسيح جناته...

(المبحث الثاني: اسم الرسالة ونُسَخُها ومضمونها)

اسم الرسالة:

لم أجد في أي نسخة من نسخ الرسالة اسما محددا لها، ولم يسمِّ العلامة البنجويني رسالته في ثنايا الكتاب، كما هو عادة بعض المؤلفين في ذكر أسماء كتبهم في مقدمة الكتاب أو في خاتمته، كما أن الذين ترجموا للبنجويني وأشاروا إلى هذه الرسالة لم يتفقوا على اسم واحد، فبعضهم قال: (رسالة في تحقيق الكلام النفسي)[١٠] أو (رسالة في الكلام النفسي)[١١] أو (رسالة خاصة في علم أصول الدين في مسألة كلام الباري)[١٢]، كما أن نسخة (أ) و(ج) اختتمتا الرسالة بهذا العنوان (تمت الرسالة المؤلفة في كلام الله)، وهي كلها تشير إلى مضمون الرسالة.

فوصلت إلى نتيجة: وهي أن المؤلف لم يسمّ رسالته باسم معيّن، لصغر حجمها، وهي كانت عادة جارية لبعض المؤلفين في إهمال عنوان محدّد لرسائلهم الصغيرة التي تقع في بضع صفحات.

واخترتُ من عندي عنوانا مناسبا، وهو (رسالة مؤلفة في كلام الله تعالى).

توثيق نسبتها إلى البنجويني:

لا شك في صحة نسبة هذه الرسالة إلى الفاضل البنجويني، فقد نسبها إليه كل من ترجموا له وتعرضوا لذكر مؤلفاته بالتفصيل؛ كالشيخ عبد الكريم المدرس، والأستاذ طاهر البحركي[١٣]، كما أن كل النسخ المخطوطة التي حصل عليها الباحث أشاروا إلى ذكر مؤلف الرسالة، وأيضا كانت هذه الرسالة –كما سيأتي– مثار جدل ونزاع بين أهل عصره، وكتب بعض العلماء ردودا عليه.

نسخ المخطوط:

حصلتُ على ثلاث نسخة خطية للرسالة:

النسخة الأولى: كُتبتْ بخط ملا حسين البسكندي[١٤]، وهو من أنجب تلامذة البنجويني، كما أنه كان كبير علماء وقته في السليمانية، وهي نسخة كاملة، وخالية من الأخطاء، ويبدو أنها كُتبتْ في حياة المؤلف، فقد كتب الناسخ في آخر الرسالة: (تم الرسالة المؤلفة في كلام الله، لمولاي الأستاذ البينجويني، لا زال ظلال رأفته، ونفعنا الله بعلمه وبركته، وأدامه، وأحسن جزاه على جهده في العلم ومشقته، وصلى على محمد

أفضل خلقه وبريته وآله، آمين).

فجعلتها نسخة الأم، ورمزت لها بـ(أ). وهذه النسخة موجودة في مكتبة الأوقاق بالسليمانية، تحت الرقم (ت/مجاميع/١١٩٩-١٢٠٤).

النسخة الثانية: وهي نسخة كاملة، لم يكتب عليها اسم الناسخ، إلا أنه يبدو أن الناسخ أيضا كان من تلامذة البنجويني، وكتبها في حياة المؤلف نفسه؛ وبأمره، فقد كُتِبَ في آخر هذه النسخة: (هذا ما كتبنا من نتائج أفكار الأعلم، بأمر سيدنا وأستاذنا المتحتم الامتثال، العالم الفاضل الكامل، ملا عبد الرحمن البينجويني، أدام الله ظله علينا، آمين. سنة ١٣١٦هـ). فعلى هذا كتبت هذه النسخة قبل سنتين من وفاة المؤلف.

ورمزت لهذه النسخة بـ(ب). وهذه النسخة موجودة في مكتبة الأوقاق بالسليمانية، تحت الرقم (ت/مجاميع/٥١٣).

النسخة الثالثة: كتبها (حسين خواهر زاد) في قرية (سردار آباد)، وهي أيضا نسخة كاملة، وكُتبتْ في آخرها : (تمت الرسالة المؤلفة في كلام الله لمولانا وسيدنا ملا عبد الرحمن البينجويني. من يد أحقر الطلاب حسين الخواهرزاد، في قرية سردارآباد، في خدمت مولاي جناب مستطاب ملا صالح، أصلح الله حالنا وحال جميع المؤمنين، بحرمة سيد المرسلين، صلى الله عليه وسلم).

ورمزت لهذه النسخة بـ(ج). وهذه النسخة موجودة في مكتبة الأوقاق بالسليمانية، تحت الرقم (ت/مجاميع/٢٣٥١-٢٣٥٤).

موضوع هذه الرسالة:

موضوع هذه الرسالة هي مسألة من مسائل علم العقيدة، وهي صفة الكلام لله تعالى. ولقد طال الخلاف واشتدّ حول هذه المسألة قديما وحديثا، وحدثت بسببها مشاكل بين الفرق الإسلامية، ونشأت مذاهب ومدارس على أثر الخلاف في هذه المسألة الشائكة.

ولا خلاف لأرباب الملل والمذاهب في كون الباري تعالى متكلما، وإنما الخلاف في معنى كلامه، وقدمه، وحدوثه. فقد كثر النزاع والكلام حول ذلك، حتى سمي علم العقائد بـ(علم الكلام)، وذلك لأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه، وأكثرها نزاعا وجدالا.[١٥]

ومنشأ الخلاف بين الفرق الإسلامية في هذه المسألة هو أن ههنا قياسين

متعارضين:

أحدهما: أن كلامه تعالى صفة له، وكل ما هو صفة له فهو قديم، فكلامه تعالى قديم.

وثانيهما: أن كلامه تعالى مؤلّف من أجزاء مترتبة متعاقبة في الوجود حسب القراءة والكتابة، وكلّ ما هو كذلك فهو حادث مخلوق، فكلامه تعالى حادث مخلوق.

فاضطر كل طائفة إلى القدح في أحد القياسين، بمنع بعض مقدماته.(١٦)

وسأشير إلى شرح ثلاثة مذاهب مشهورة في هذه المسألة، وهي: المعتزلة، والحنابلة، والأشاعرة والماتريدية. ثم أختم الكلام بتوضيح رأي العلامة البنجويني.

رأي المعتزلة في كلام الله تعالى :

اتفق المعتزلة كلهم على أن القرآن محدث ومخلوق؛ حرصا منهم على توحيده تعالى، واحترازا من أن يكون هناك قديم غيره تعالى. وقالوا: إن كلام الله تعالى منتظم من الحروف والأصوات الحادثة، وأن الله تعالى يخلقها في الأجسام، فهي غير قائمة بذاته تعالى. وليس الكلام قديما؛ لأنه ليس صفة من صفات الله تعالى، بل هو فعل من أفعاله. ومعنى كونه تعالى متكلما: أنه خلق الكلام في اللوح المحفوظ، أو جبريل، أو النبي، أو الشجرة. (١٧)

قال القاضي عبد الجبار: (فإن قال: هلا قلتم: إنه تعالى لم يزل متكلما بكلام قديم أزلي، أو لذاته، كما تقولون: إنه عالم لذاته؟ قيل له: إن الكلام فعل من أفعاله تعالى، يحدثه، ويخلقه في الأجسام، إذا أراد مخاطبة الخلق بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، والزجر والترغيب، وإذا بعث الأنبياء وحمّلهم الشرائع خاطبهم بكلامه، وأصحبهم كتبه، ليؤدوا عنه ذلك، وما كان من أفعاله تعالى لا يجوز أن يكون قديما، كما لا يجوز ذلك في إحسانه، وسائر نعمه)(١٨).

رأي الحنابلة في كلام الله تعالى:

يعتقد الحنابلة أن كلام الله تعالى مركب من الحروف والأصوات، ويرون أن تلك الأصوات والحروف قديمة، قائمة بذاته تعالى على ما يليق به تعالى. وأكدوا على أن كلام

الله لا يماثل كلام المخلوقين؛ كما لا يماثل في شيء من صفاته صفات المخلوقين. وقالوا: إن الله تعالى لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال، منعوتا بنعوت الجلال، ومن أجلها الكلام. فلم يزل متكلما إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، ولا يزال كذلك، وهو يتكلم به بصوت يسمع. (١٩)

قال السفاريني من الحنابلة: (وتحرير مذهب السلف أن الله تعالى متكلّم كما مرّ، وأنّ كلامه قديم، وأن القرآن كلام الله، وأنه قديم؛ حروفه ومعانيه)(٢٠).

وقال السفاريني أيضا: (والحاصل: أن مذهب الحنابلة كسائر السلف أن الله تعالى يتكلم بحرف وصوت)(٢١).

رأي الأشاعرة والماتريدية في كلام الله تعالى:

ذهب الأشاعرة والماتريدية إلى أن كلامه تعالى نوعان: كلام نفسي، وكلام لفظي.

فأما الكلام النفسي: فهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، ليست بحرف ولا صوت، منزهة عن التقدم والتأخر، والإعراب والبناء، ومنافية للسكوت والآفة، هو بها آمر ناه مخبر، يدل عليها بالعبارة والكتابة. قالوا: وهو الكلام حقيقة.

وأما الكلام اللفظي: وهو الحروف والأصوات فهم يقولون بحدوثه وعدم قيامه بذات الله تعالى، لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى. فهذه الحروف والأصوات المؤلفة للقرآن الكريم ليست من كلام الله تعالى، إذ قد تختلف العبارات بالأزمنة والأمكنة والأقوام، وإنما هي دالة عليه وعبارة عنه، فإذا عبر عنه بالعربية يسمى قرآنا، وبالسريانية إنجيلا، وبالعبرانية توراة، فالاختلاف على العبارات دون المسمى، كما إذا ذكر الله تعالى بألسنة متعددة ولغات مختلفة. (٢٢)

قالوا: إذا وصف القرآن بما هو من لوازم القديم كما في قولنا (القرآن غير مخلوق) فالمراد هو الكلام النفسي القديم. وحيث وصف القرآن بما هو من لوازم المخلوقات والمحدثات فالمراد به هو الكلام اللفظي الحادث، كقولنا (قرأتُ نصف القرآن) أو (حفظتُ القرآن) أو (يحرم للمحدث مس القرآن).(٢٣)

قال التفتازاني: (الكلام: صفة أزلية، عبر عنها بالنظم المسمى بالقرآن المركب من الحروف، وذلك لأن كل من يأمر وينهى ويخبر يجد من نفسه معنى، ثم يدل عليها

بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة، وهي غير العلم...، وغير الإرادة...، ويمسى هذا كلاما نفسيا)[٢٤].

ثم قال التفتازاني: (والله تعالى متكلم بكلام هو صفة له، أزلية؛ ضرورة امتناع قيام الحوادث بذاته، ليس من جنس الحروف والأصوات)[٢٥].

هذه خلاصة المذاهب التي جاءت في مسألة كلام الله تعالى.

رأي العلامة البنجويني في كلام الله تعالى:

يبدو أن العلامة البنجويني وافق الأشاعرة والماتريدية في تقسيم الكلام إلى النفسي واللفظي، وأن المقصود بكلام الله تعالى في الحقيقة هو النفسي لا اللفظي. فقد قال في بداية رسالته: (ولما لم يتصوّر قيام الألفاظ بذاته تعالى؛ وهو ظاهر، ...، تعيّن القول بقيام المعنى اللامختلف باختلاف العبارات).

لكنه فارق الأشاعرة والماتريدية في معنى الكلام النفسي، وفي قدمه، وحدوثه.

فالأشاعرة ذهبوا إلى أن الكلام النفسي أمر حقيقي قديم قائم بذاته تعالى، وأما البنجويني فقرّر في هذه الرسالة: بإن الكلام النفسي أمور اعتبارية قائمة بذاته تعالى حادثة، وذلك حينما قال بعد الانتهاء من مناقشة رأي الأشاعرة وإبطال أدلّتهم: (وبالجملة، إنه لا بأس في كون الكلام النفسي أموراً اعتبارية قائمة بذاته تعالى حادثة).

وهذا الرأي انفرد به البنجويني ولم يسبقه به فرقة من الفرق الإسلامية التي تناولت هذه المسألة.

وما ذهب إليه البنجويني هو في الحقيقة نفي لصفة الكلام أصلا، ويتضح ذلك حينما أرجع البنجويني صفة الكلام إلى صفتي (القدرة) و(الإرادة). كما فعل الأشاعرة بصفة التكوين التي أثبتها الماتريدية، ونفاها الأشاعرة، وأرجعوها إلى القدرة والإرادة.[٢٦]

ويلاحظ أن البنجويني اقتصر في كلامه ومناقشاته في هذه الرسالة على الأشاعرة فقط، وترك باقي المذاهب والفرق الإسلامية. قد يكون السبب في ذلك: أن الأشاعرة كانوا هم الفرقة العقائدية الوحيدة على الساحة السنية في عصر البنجويني. أو ربما لأنه كان يرى أن ما ذهب إليه الآخرون بديهي البطلان -عنده-، ولم يحتج إلى مناقشتهم والرد عليهم. وقد يكون السبب هو: أن ما ذهب إليه البنجويني مترتب على رأي الأشاعرة الذين

العدد ٥٦
٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ
٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

قسموا الكلام إلى النفسي واللفظي، أما الذين رفضوا هذا التقسيم فالكلام معهم مختلف، لا يليق بموضوع هذه الرسالة.

ردود العلماء على هذه الرسالة:

كان لهذه الرسالة التي ألفها البنجويني وجاء فيها بهذا الرأي الغريب صدى بين علماء عصره ومصره، وتصدى بعضهم للرد عليه، وهو شأن كل من يأتي بشيء جديد. فردّ عليه العالم والمدرّس المشهور بالسليمانية ملا أحمد أفندي الدهليزي[٢٧] برسالة[٢٨].

فقال في بدايته: إن القول بأن كلام الله تعالى صفة اعتبارية حادثة، عبارة عن نفس التكوين الذي هو تعلق القدرة المنبثعة عن الإدارة قولٌ باطل في نفسه غير محوج إلى الإبطال، لمخالفته آراء السلف والخلف، واستلزامه عزوهم جميعا إلى الخطأ في هذه المسألة.

ثم دخل الدهليزي في مناقشة أدلة البنجويني، وختم الرسالة بقوله: (وبالجملة إنكارُ كون الكلام من الصفات الحقيقية، وجعله أمرا اعتباريا حادثا أمرٌ هائلٌ خطيرٌ، ينبغي لمعتقِده أن يحمل اعتقاده على اختلال فكره، ويشمر ساق الجدّ لتهذيب ترتيب المباديء حتى يستنتج منه صحيح اعتقاد. فإن تخطئة الأئمة بأجمعهم في القول بقدم الكلام وكونه صفة حقيقية لا ينبغي بمن هو من صلحاء الأمة)[٢٩].

(المبحث الثالث: منهج تحقيق الرسالة)

بعد الحصول على ثلاث نسخ خطية للرسالة، وجعل أحدها نسخة الأم، قمت بنسخ الكتاب مراعياً المناهج الآتية:

١- كتبتُ في الهوامش المنهوات، وهي التوضيحات التي كتبها البنجويني نفسه على رسالته واختتمها بكلمة (منه)؛ أي أن هذه التوضيحات من مؤلف الكتاب، فألحقتُها بالهوامش وكتبتُ في آخرها (منه).

٢- قمتُ بفصل الفقرات بعضها عن بعض، ووضع علامات الترقيم.

٣- قمتُ بالمقابلة بين النسخ الثلاث، وأشرت إلى خلاف النسختين (ب) و(ج) لنسخة الأم في الهوامش.

٤- قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها.

٥- أوضحتُ بعض الجمل الغامضة في الرسالة.

٦- علّقتُ على بعض مسائل الرسالة.

٧- قمت بتوثيق الأقوال الواردة في الرسالة، بعزوها إلى مصادرها الأصلية.

٨- ترجمتُ للأعلام الواردة في النص ترجمة مختصرة.

٩- أشرتُ إلى بعض المصادر في العقيدة وعلم الكلام، لتوثيق بعض المسائل الواردة في الرسالة.

وأخيرا هذا هو عملي في هذه الرسالة، أسأل الله أن أكون قد وفقتُ لتحقيق هذا النص وإخراجه بصورة لائقة، وأضفتُ خدمة للمكتبة الإسلامية، وأسهمتُ بهذا العمل في الحركة العلمية في بلادنا، وأحييتُ شيأ جديدا من عمل أسلافنا...

فإن كنتُ قد وُفِّقتُ في ذلك، فهو نعمة جليلة منّ بها علي العليم الخبير، وإن أخطأتُ أو قصّرتُ في شيء فمعذرتي أنني من البشر، فسبحان من لا يخطأ ولا يسهو، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي القدير.

الفصل الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم[٣٠]

أقول :

أولا: إنَّ اتباع غير العلم[٣١] منهي، قال تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}[الإسراء: ٣٦]، واتباعَ الظن مذموم، قال: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ}[الأنعام: ١١٦]. خصّهما[٣٢] الأصوليون بالاعتقاديات، لما ثبت من العلم بالظن في الفروع.[٣٣]

وثانيا: إن ما قاله الأشاعرة من أن الكلام النفسي أمر حقيقي قديم قائم بذاته تعالى[٣٤] ليس[٣٥] مظنونا، فضلا عن أن يكون[٣٦] متيقنا. إذ ليس لهم على ذلك[٣٧] إلا دليلان: شهادة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام[٣٨]، وشهادة الوجدان.

أما (شهادة الأنبياء) فبأن يقال[٣٩]: تواتر القول[٤٠] عنهم إما بأنه تعالى متكلم بخصوصه ؛ أعني خصوص هذا اللفظ العربي المأخوذ من التفعل، كما يلوح من كلام[٤١] التفتازاني[٤٢] في كتبه[٤٣]. أو بما يفيد أنه أمر بكذا ونهى عن كذا وأخبر بكذا إلى غير ذلك من أي لسان كان، كما في شرح المواقف[٤٤].

والأول بعيد؛ لبعد التفاهم على التلفظ بهذا اللفظ العربي ومخاطبتهم به لأممهم الذين لم يعرفوا لسان العرب[٤٥] مع اختلاف ألسنتهم، حتى يقال إن معنى المتكلم من قام به الكلام، لا من أوجده في محل، فإن صيغة التفعل دالة على قيام المأخذ[٤٦] الأصلي به؛ أعني الكلام، لا الفرعي فقط؛ أعني التكلم[٤٧]، كما في تحلّم بمعنى قام به الحلم[٤٨]. نعم لو ثبت تواتر القول بذلك عن نبينا صلى الله عليه وسلم لكفى.

وأيا ما كان، فحمل المشتق على الذات يدلّ على قيام مأخذ الاشتقاق به[٤٩]. قالوا: ولما لم يتصوّر قيام الألفاظ بذاته تعالى؛ وهو ظاهر، ولا قيام المعاني اللغوية المسماة بالمعاني الأُوَل اصطلاحا[٥٠]، المدلولُ عليها بالألفاظ دلالة وضعية، لتغيّرها بتغيّر الألفاظ وحدوثها، تعيّن[٥١] القول بقيام المعنى اللامختلف باختلاف العبارات، المسمّى بالمعنى الثاني المدلول عليه بالألفاظ دلالة ثانية، وبواسطة[٥٢] دلالة المعاني الأُوَل عليه دلالةَ الأثر على المؤثر[٥٣]، على تقدير كون هذا المعنى أمرا مؤثرا[٥٤] في تلك المعاني تأثير القدرة في المقدورات.

وقال بعضهم: إن هذا المعنى متحد بالذات مع تلك المعاني، ومغاير لها بالاعتبار،

واعترف هؤلاء[٥٥] بعدم تعقل كون[٥٦] ذلك المعنى متحداً تارة مع طلب إقامة الصلاة، وتارة مع طلب ترك الزنا، وأخرى مع الإخبار بأن فرعون قال كذا، إلى غير ذلك.[٥٧]

وأما (شهادة الوجدان)[٥٨] فبأن يقال: كلّ مَن أمر أو نهى أو أخبر أو نادى يجد في نفسه معنى مغايرا للعلم والإرادة، مدلولا عليه للألفاظ دلالة ثانية، وللكتابة دلالة ثالثة.

ثم إنهم ادّعَوا شيوع إطلاق اسم الكلام عليه عند أهل اللسان[٥٩]، واتفقوا على قدمه ووحدته بالذات وتكثره إما بحسب التعلقات أو بحسب الاعتبار.[٦٠]

ويتجه على ما ذكر في (الدليل الأول)[٦١]:

من (أن معنى المتكلم من قام به الكلام لا من أوجده في محلّ) منعُ ذلك، للقطع بأن قولنا (زيد متكلم) أو (متلفظ)[٦٢] بمعنى أنه موجد الكلام أو اللفظ في الهواء، لا بمعنى مَنْ[٦٣] قام به ذلك، ضرورة قيام الصوت والألفاظ بالهواء.

ومن (أن حمل المشتق يدل على قيام المأخذ بالمحمول عليه) أن حمل المشتق كالمتكلم والآمر والناهي[٦٤] إنما يدلّ على وجوده[٦٥] في المحمول عليه وجودا رابطيا[٦٦]، لا على وجوده وجودا محموليا[٦٧]أيضا ؛ كما في القديم والواجب والأعمى والخالق.

ومن (امتناع تعين حمل الكلام على المعاني الأُوَل المتكثرة الحادثة) أن تلك المعاني إن كانت أمورا حقيقية موجودة بالوجود المحمولي فلا يصح حملها عليه تعالى، وإلا[٦٨] لزم كونه تعالى محلا للحوادث، وإن كانت أمورا إضافية موجودة بالوجود الرابطي فقط فلا بأس بقيامها به تعالى، وبإطلاق الكلام النفسي عليها[٦٩].

وعلى ما ذكر[٧٠] في (الدليل الثاني):

مِن (أن ما شهد به الوجدان أمرٌ مغايرٌ لما مرّ) منعُ أن ذلك الأمر المغاير هو المعنى الثاني الموجود بالوجود المحمولي، بل هو الأمور الإضافية الموجودة بالوجود الرابطي، المتغيرة بتغير العبارات، المسماة بالمعاني الأُوَل كما مرّ، كطلب الفعل الذي هو إما إيجاب أو ندب، وطلب الترك الذي هو إما تحريم أو كراهة، والأخبار[٧١] الذي هو جعل الغير عالما بمضمون الخبر.

وعلى دعوى (شيوع إطلاق اسم الكلام) منع كون إطلاقه على المعنى الثاني حقيقة أو مجازا[٧٢] شايعا، بل لا يعرف أهل اللغة ذلك[٧٣]، ولا يعلمون وجوده.

وعلى (تكثره وانقسامه إلى الأنواع والأشخاص) أن ذلك التكثر والانقسام إن كان

أزليا كما ذهب إليه الجمهور[٧٤]؛ فمع لزوم كون الأمر بلا مأمور والنهي بلا منهي والأخبار بلا مخبَر إلى غير ذلك مما أجابوا عنها بأجوبة واهية[٧٥] يلزم كونه تعالى موجباً في التكليف لا مختاراً؛ لأزلية الأحكام حينئذ،[٧٦] مع استنادها إلى مبدأ مغاير للقدرة، وكون أمر النسخ مشكلا[٧٧]. وإن كان لا يزاليا كما ذهب إليه ابن القطان[٧٨] يلزم كون تلك الأنواع والأشخاص اختيارية لا إيجابية ، وإلا لزم أزليتها، وكل ما هو اختياري مسبوق[٧٩] بالقدرة والإرادة فليكن المنشأ هي القدرة لا أمراً مغايراً لها؛ حيث لا دليل على وجوده، مع أن تقليل القدماء ما أمكن أولى كما قالوا في نفي التكوين[٨٠]، فيكون تخصيصها بأوقاتها المخصوصة بحسب الإرادة، كما أنها[٨١] المنشأ لصدور الألفاظ منه تعالى.

ومنا، كيف[٨٢]؟ وحمل مأخذ المتكلم على اللفظي ثم إرادة منشأه منه؛ ليس بأبعد من حمله على النفسي وإرادة منشأه منه.[٨٣]

وبالجملة، إنه لا بأس في كون الكلام النفسي أموراً اعتبارية[٨٤] قائمة بذاته تعالى حادثة[٨٥]، سواء كانت من خطاب التكليف كالإيجاب والندب المدلولَيْن للأمر، والتحريم والكراهة المدلولَيْن للنهي، بناء على أن الأولَيْن عبارتان عن جعل بعضٍ من أفعال المكلفين كالصلاة والأضحية متصفا بالوجوب أي استحقاق فاعله الثواب وتاركه العقاب، والندبِ أي استحقاق فاعله الثواب فقط، والأخيرين[٨٦] عبارتان عن جعل بعضها متصفا بالحرمة أي استحقاق فاعله العقابَ وتاركِه الثواب، والكراهةِ أي استحقاق تاركه[٨٧] الثواب فقط، أو من خطاب الوضع كجعله تعالى شيأ سببا لآخر[٨٨] أو شرطاً له أو مانعاً عنه أو ركناً أو صحيحاً أو فاسداً، كما مثلوا بذلك[٨٩] في كتب الأصول[٩٠]، أو من غيرهما كالإخبار والمدح والذم.[٩١]

بل نقول: لقائل أن يقول لا حاجة إلى القول بكون تلك الأمور من جنس الكلام، وبكون إطلاق الكلام عليها حقيقة كسائر الأفعال، والتعبير عنها بالألفاظ لا يقتضي ذلك[٩٢]. ألا يرى أن الإرادة والهداية والإضلال والتوفيق والخذلان والخلق يعبر عنها بالألفاظ مع أنها ليست من الكلام وفاقا؟ وما الفرق بين جعل الشخص متصفا بوجدان الطريق أو بفقدانه؛ الذي هو معنى الهداية والإضلال، وبين جعل الغير عالما بالخبر أو الشيء سببا أو ركنا[٩٣] مثلا، حتى يقال إن أحدهما من الكلام دون الآخر؟

العدد ٥٦

٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ
٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

ثم ما يتوهم من بعض عباراتهم من أن ما هو من الكلام في قسم الخبر هو المدلولات اللغوية المسماة بالمعاني الأُوَل كما مرّ[٩٤]، دون جعل الغير عالما بالخبر، إلا أنها لتكثرها جدا وتغيرها بتغير العبارات لا يصح القول بأن الكلام القديم القائم بذاته تعالى في قسم الخبر هو تلك المدلولات، بل ينبغي[٩٥] القول بأنه[٩٦] فيه[٩٧] هو المعنى الثاني المذكور أيضا، فليس[٩٨] بشيء، لأن تلك المدلولات من حيث قيامها بالمدرك صور علمية على ما هو التحقيق، ومع قطع النظر عن ذلك أمور ظلية[٩٩] ارتسامية[١٠٠] لا اتصافية.[١٠١]

كيف؟ وكون ماهو من الكلام أموراً ظلية ارتسامية في قسم الخبر وأصيلية[١٠٢] اتصافية في قسمي الأمر والنهي مثلا مما لا يعقل[١٠٣] له وجه. على أنه يلزم أن يكون الصور الظلية لألفاظ العباد وألفاظ الكتب الإلهية بل لجميع ما كان ويكون من الكلام. فيبطل انحصار الكلام فيما حصروا فيه، مع أنهم أنكروا الوجود الذهني مطلقا، كما هو تحقيق مذهبهم.

وأما ما قاله المحقق الدواني[١٠٤] في تحقيق الكلام: من أنه كما أن الكلام النفسي لواحد منا كلمات ظلية رتبها بنفسه في خياله بصفة[١٠٥] هي مبدأ ترتيبها وتأليفها وضد الخرس[١٠٦]، وبها يتمكن من النظم والترتيب على وجه ينطبق على المقصود، وأما ما رتّبه غيره فهو كلام الغير لا كلامه، كذلك الكلام النفسي له تعالى كلمات ظلية رتبها في علمه الأزلي إيجابا – لكونه تعالى موجبا في العلم وسائر صفاته الذاتية– بصفة قديمة غير القدرة هي مبدأ التأليف والترتيب، وما رتّبه غيره تعالى[١٠٧] فهو كلام الغير لا كلامه، وليس بين تلك الكلمات المرتبة تعاقب بحسب الوجود العلمي، وإنما هو[١٠٨] بحسب الوجود الخارجي الذي به[١٠٩] تكون هي كلاما لفظيا[١١٠]. ومراد الشيخ[١١١] من الكلام حيث عدّه من الصفات الحقيقية هي تلك الصفة بعلاقة المبدئية والأثرية، لا الكلمات الظلية[١١٢] المرتبة، ولذا قال إنه معنى واحد بسيط يتعلق بأمور[١١٣]. انتهى[١١٤]

فيتجه[١١٥] عليه أنه مبني على عدم الفرق بين نفس الترتيب والعلم بالترتيب. فإن ما هو أزلي من الكلام سواء كان كلامه تعالى[١١٦] أو كلام غيره هو[١١٧] الصور العلمية للترتيب والكلمات، لا نفس الترتيب وصور الكلمات؛ حتى يقال إنه إيجابي له مبدأ مغاير[١١٨] للقدرة. وأما نفس ترتيبها اللايزالي لو صحّ وقوعه منه تعالى فهو اختياري

وتأثير[١١٩] القدرة. كترتيب الشاعر لكلماته[١٢٠] المخيلة حين إنشاء الشعر وقبل التلفظ به، وكترتيبه تعالى لكلمات القرآن في الخارج فيما لا يزال. فكما أن علمه تعالى أزلا بأشعار الحافظ الشيرازي[١٢١] وبترتيب كلماتها اللايزالي غير متوقف على ترتيبه تعالى[١٢٢] لكلماتها الظلية في الأزل، بل الترتيب[١٢٣] اللايزالي منه[١٢٤] مغن عن الترتيب[١٢٥] في علمه الأزلي، كذلك علمه الأزلي بكلمات القرآن وترتيبه فيما لا يزال غير متوقف على الترتيب لكلماته[١٢٦] الظلية في العلم الأزلي[١٢٧]، حتى يقال إنه[١٢٨] بصفة مغايرة للقدرة.

ألا يرى أن علمه الأزلي بأجزاء الزمان وسائر مصنوعاته المترتبة في الخارج كالنقوش المترتبة بحسب الوضع في اللوح المحفوظ وكحركات الأفلاك المترتبة بحسب الوجود لم يتوقف[١٢٩] على ترتيب إيجابي بصفة غير القدرة وفاقا[١٣٠]؟

على أن المعقول من الترتيب الذي ذكره إما الترتيب بحسب الوجود، وقد مرّ اعترافه بانتفائه في الوجود العلمي، أو بحسب الوضع، ولا يتصور ذلك في الباري وعلمه.

ولعل المتأمل ولو كان من أصحاب التعصب والجدال يُذعِن قلبه بحقيقة[١٣١] هذا المقال، وبما في مقال الجلال[١٣٢] من الاختلال[١٣٣]. والله أعلم بحقائق الأحوال ودقائق الأقوال[١٣٤].

العدد ٥٦

٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ

٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

(الخاتمة)

بعد الوصول إلى نهاية البحث يمكننا أن نلخص النتائج الذي توصل إليها البحث في الآتي:

١- ولد العلامة ملا عبد الرحمن البنجويني ونشأ في بنجوين، التابعة لمحافظة السليمانية، وتجوّل في مدارس منطقته لطلب العلب، حتى صار عالما كبيراً يشار إليه بالبنان.

٢- ألف العلامة البنجويني عدة مؤلفات في العلوم العقلية والنقلية، وقد لاقت مؤلفاته قبولاً وانتشاراً لدى الناس.

٣- ومن مؤلفاته هذه الرسالة في مسألة كلام الله تعالى، وهذه المسألة من المسائل الشائكة التي اشتدّ حولها الخلاف قديما وحديثا.

٤- اتفق العلامة البنجويني مع الأشاعرة والماتريدية في تقسيم الكلام إلى اللفظي والنفسي، كما اتفق معهم في أن الكلام اللفظي ليس من كلام الله تعالى حقيقة، وإنما هي دالة عليه.

٥- ذهب البنجويني إلى أن الكلام النفسي أمرٌ اعتباريٌ حادثٌ قائمٌ بذاته تعالى، وليس أمراً حقيقيا قديماً كما ذهب إليه أكثر المتكلمين. وهذا الرأي انفرد به البنجويني.

٦- ناقش البنجويني آراء المخالفين له في هذه الرسالة، وتتبع كلامهم، ونقض أدلتهم.

٧- كان لهذه الرسالة صدى في عصر البنجويني، حيث جاء برأي جديد لم يذهب إليه فرقة من الفرق الإسلامية قبله. فردّ عليه أحد علماء عصره؛ وهو العلامة ملا أحد الدهليزي برسالة مماثلة.

العدد ٥٦

٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ

٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

(الهوامش)

(١) ينظر: عبد الكريم المدرس، علماؤنا في خدمة العلم والدين. دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م. (ص٢٨٥).

(٢) ينظر: زكي بك، محمد أمين، مشاهير الكرد وكردستان في العهد الإسلامي. مكتبة التفيض الأهلية، بغداد، ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م. (ج٢/ص١٢). و: عبد الكريم المدرس، بنەمالەی زانیاران(العوائل العلمية). مطبعة شفيق، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. (ص٣٣٢و٤٣٢).

(٣) ينظر: البحركي، طاهر ملا عبد الله، حياة الأمجاد من العلماء الأكراد. دار ابن حزم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م. (ج٢/ص٦٢). و: المدرس، علماؤنا. (ص٢٨٥).

(٤) ينظر: المدرس، علماؤنا. (ص٢٨٦). و: طاهر البحركي، حياة الأمجاد. (ج٢/ص٦٢).

(٥) ينظر: زكي بك، مشاهير الكرد وكردستان. (ج٢/ص١٢). و: المدرس، علماؤنا. (ص٢٨٦). و: بنەمالەی زانیاران(العوائل العلمية). (ص٤٤٥).

(٦) ينظر: المدرس، علماؤنا. (ص٢٨٦). و: طاهر البحركي، حياة الأمجاد. (ج٢/ص٦٢).

(٧) ينظر: المدرس، بنەمالەی زانیاران(العوائل العلمية). (ص٤٤٥). و: طاهر البحركي، حياة الأمجاد. (ج٢/ص٦٢).

(٨) ينظر: المدرس، علماؤنا. (ص٢٨٧). و: بنەمالەی زانیاران(العوائل العلمية). (ص٤٤٥و٤٤٦). و: طاهر البحركي، حياة الأمجاد. (ج٢/ص٦٣).

(٩) ينظر: زكي بك، مشاهير الكرد وكردستان. (ج٢/ص١٢). و: المدرس، علماؤنا. (ص٢٨٧). و: طاهر البحركي، حياة الأمجاد. (ج٢/ص٦٣).

(١٠) ينظر: المدرس، علماؤنا. (ص٢٨٧).

(١١) ينظر: طاهر البحركي، حياة الأمجاد. (ج٢/ص٦٣).

(١٢) ينظر: المدرس، بنەمالەی زانیاران(العوائل العلمية). (ص٤٤٥و٤٤٦).

(١٣) ينظر: المدرس، علماؤنا. (ص٢٨٧). و: بنەمالەی زانیاران(العوائل العلمية). (ص٤٤٦). و: طاهر البحركي، حياة الأمجاد. (ج٢/ص٦٣).

(١٤) تنظر ترجمته: المدرس، علماؤنا. (ص١٨٢). و: طاهر البحركي، حياة الأمجاد. (ج١/ص٢٤٠).

(١٥) ينظر: التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح العقائد النسفية. مطبعة كردستان العلمية، مصر، ١٣٢٩هـ. (المطبوع ضمن مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية) (ج١/ص١٩).

(١٦) ينظر: الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد، شرح المواقف. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. (وعليه: حاشية السيالكوتي، وحاشية الجلبي)

(ج٨/ص١٠٣و١٠٤). و: التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح المقاصد. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م. (ج٣/ص١٠٧).

(١٧) ينظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة. مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. (ص٥٢٨). و: المختصر في أصول الدين. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.(المطبوع ضمن رسائل العدل والتوحيد، تحقيق: د.محمد عمارة) (ص٢٢٣إلى٢٢٥). و: البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ. (ص٧٩). و: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. (ص٣٣). و: محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. (ص٥٧).

(١٨) القاضي عبد الجبار، المختصر في أصول الدين. (ص٢٢٣).

(١٩) ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى. دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م. (ج١٢/ص٣٦و٥٢و٥٣). و: السفاريني، لوامع الأنوار البهية. مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. (ج١/١٣٣و١٣٧و١٣٨). و: الدمشقي، ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، الإصدار الثاني، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٥م. (ج١/ص٢٥٦).

(٢٠) السفاريني، لوامع الأنوار البهية. (ج١/ص١٣٧).

(٢١) السابق نفسه. (ج١/ص١٣٨).

(٢٢) ينظر: الجويني، أبو المعالي عبد الملك، إمام الحرمين، لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. (ص١٠٦) . و: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص١٠٦). و: التفتازاني، شرح المقاصد. (ج٣/ص١٠٦). و: السنندجي، عبد القادر المهاجر، تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة. (ج٢/ص١٤١) . و: النسفي، أبو معين ميمون بن محمد، تبصرة الأدلة في أصول الدين. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١١م. (ج١/ص٤٣٥). و: القاري، أبو الحسن نور الدين ملا علي بن سلطان محمد، شرح الفقه الأكبر. دار النفائس، دمشق-سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م. (ص٥٥).

(٢٣) ينظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية. (ج١/ص١٢٦).

(٢٤) التفتازاني، شرح العقائد النسفية. (ج١/ص١١٩).

(٢٥) السابق نفسه. (ج١/ص١٢١).

(٢٦) ينظر: التفتازاني، شرح المقاصد. (ج٣/ص١٢٧). و: شرح العقائد النسفية. (مع حاشية ملا أحمد الجندي عليه) (ج١/ص١٣٠و١٣١).

(٢٧) هو: الحاج ملا أحمد بن محمد بن حسين، ولد في قرية (ديليزه) التابعة لقرداغ سنة (١٢٥٠هـ-١٨٣٤م). أخذ الإجازة العلمية من المفتي محمد فيضي الزهاوي. كان جامعا للعلوم العقلية والنقلية، ومدرّسا شهيرا بالسلميانية، وله مؤلفات. توفي سنة (١٣١٨هـ-١٩٠٠م).

ينظر: المدرس، علماؤنا. (ص٨٧). و: البحركي، حياة الأمجاد. (ج١/ص١١٧).

(٢٨) طُبعتْ هذه الرسالة مع رسالة أخرى للمؤلف في علم الكلام، سنة (١٣٥٤هـ) بالسليمانية. وكتب عليها: (هذا ما حرّره الفاضل الحاج ملا أحمد الدهليزي رداً على الفاضل البنجويني).

(٢٩) الدهليزي (ملا أحمد)، رسالة الرد على البنجويني. المطبوعة مع رسالة أخرى له باسم (رسالة إثبات الواجب). مطبعة السليمانية، ١٣٥٤هـ. (ص٢٥).

(٣٠) البسملة غير موجودة في نسخة (ب).

(٣١) في نسخة (ج): (اتباع أهل العلم منهي).

(٣٢) أي كون اتباع غير العلم منهيا وكون اتباع الظن مذموما.

(٣٣) ذهب أكثر العلماء من الأصوليين والمتكلمين إلى أن الدليل الظني حجة في الفقهيات ولا يُعملُ به في الاعتقاديات، وإنما المعتبر في العقيدة الدليل القطعي فقط.

قال البخاري في صحيحه (كتاب أخبار الآحاد. باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والفرائض والأحكام). علّق عليه ابن حجر العسقلاني فقال: (قوله (والفرائض) بعد قوله (في الأذان والصلاة والصوم) من عطف العام على الخاص. وأفرد الثلاثة بالذكر للاهتمام بها. قال الكرماني: ليعلم إنما هو في العمليات لا في الاعتقاديات).

وقال النووي: (وأما خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر، سواء كان الراوي له واحدا أو أكثر، واختلف في حكمه، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها، ويفيد الظن ولا يفيد العلم).

وقال التفتازاني: (إن خبر الواحد على تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه لا يفيد إلا الظن، ولا عبرة بالظن في باب الاعتقادات).

ينظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري. دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م. (ج١٣/ص١٥٤). والنووي، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم. دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية عشر، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. (ج٢/ص٨٩). و: التفتازاني، شرح العقائد النسفية. (ج١/ص١٩٠).

(٣٤) ينظر: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص١٠٦و١٠٧). و: ابن التلمساني، شرف الدين عبد الله بن محمد، شرح معالم أصول الدين. دار مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م. (ص٣٠٢).

(٣٥) خبر لقوله (إن ما قاله الأشاعرة).

(٣٦) في نسخة (ج): (عن أن متيقنا).

(٣٧) أي على كون الكلام النفسي أمرا حقيقيا قديما قائما بذاته تعالى.

(٣٨) في نسخة (ب): جملة (عليهم الصلاة والسلام) غير موجودة.

(٣٩) أي فبيانه وتقريره أن يقال: ...الخ. وكذا الكلام في قوله (وأما شهادة الوجدان).

(٤٠) في نسخة (ج): (تواتراً القول عنهم).

(٤١) في نسخة (ج): (يلوح كلامُ) .

(٤٢) التفتازاني (٧١٢-٧٩٣ هـ): هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، من أئمة الكلام والمنطق والعربية والبيان. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس. له مؤلفات كثيرة، منها: (تهذيب المنطق والكلام) و (المطول) و(المختصر) في البلاغة، وغيرها.

ينظر: الزركلي، الأعلام. (ج٧/ص٢١٩).

(٤٣) ينظر: التفتازاني، شرح المقاصد. (ج٣/١٠٥و١٠٦) . و: شرح العقائد النسفية (وحاشية ملا أحمد الجندي عليه أيضا). (ج١/ص١٢٤).

(٤٤) ينظر: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص١٠٣).

(٤٥) في نسخة (ج): (اللسان العرب).

(٤٦) في نسخة (ج): (المأخوذ).

(٤٧) في نسخة (ب): (لا التكلم فقط) بدلا من (لا الفرعي فقط؛ أعني التكلم).

(٤٨) تنظر: حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية. (ج١/ص١٢١) . و: حاشية قول أحمد على الخيالي أيضا. (ج٣/ص١٠٥).

(٤٩) ينظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، وحاشية الخيالي عليه. (ج١/ص١٢١) و: حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية. مطبعة كردستان العلمية، مصر، ١٣٢٩هـ. (ج٢/ص٢٦٠).

(٥٠) قسّم المتكلمون الكلام إلى ثلاثة أقسام: الكلام اللفظي والمعاني الأُوَل والمعنى الثاني. وأطلقوا مصطلح (الكلام) على كل من هذه الثلاثة، واتفقوا على أن الأول والثاني ليس من كلام الله، وإنما المقصود بكلام الله هو الثالث؛ أي المعنى الثاني.

أما الكلام اللفظي: فمعناه واضح، وأما المعاني الأُوَل: فهي المعاني اللغوية المتغيرة بتغير الكلام اللفظي. وأما المعنى الثاني: فهو المعنى الذي نجده في أنفسنا عند إخبارنا عن (قيام زيد)، يعني النسبة الإيجابية بينهما، وهي لا تتغير بتغير العبارات.

ينظر: السنندجي، تقريب المرام شرح تهذيب الكلام. (ج٢/ص١٤٣). و: حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية. (ج٢/ص٢٥٨).

(٥١) في نسخة (ج): (تبيّن).

(٥٢) عطف تفسير لقوله (ثانية). (منه)

في نسخة (ب): (أعني بواسطة).

(٥٣) تنظر: حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية. (ج٢/ص٢٦١).

(٥٤) في نسخة (ب): (قوة مؤثرة).

(٥٥) في نسخة (أ) و(ج): كلمة (هؤلاء) ساقطة.

(٥٦) في نسخة (ج): (بعدم تعقل ذلك المعنى).

(٥٧) تنظر: حاشية السيالكوتي على شرح المواقف. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. (ج٨/ص١١٣).

(٥٨) المقصود بشهادة الوجدان: هو ما يجده العاقل من نفسه من أن له صفة تسمى بالكلام. (ينظر: التفتازاني، شرح المقاصد. ج٢/ص١٤٥)

(٥٩) ينظر: الجويني، أبو المعالي عبد الملك، إمام الحرمين، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م. (ص٤٨). و: التفتازاني، شرح المقاصد. (ج٣/ص١١١). و: السنندجي، تقريب المرام شرح تهذيب الكلام. (ج٢/ص١٤٤و١٤٥).

(٦٠) ينظر: الإيجي، شرح المواقف. (ج٨/ص١١٣). و: التفتازاني، شرح العقائد النسفية. (ج١/ص١٢٢).

(٦١) في نسخة (ج): (ويتجه ما ذكر في الدليل على الأول).

(٦٢) وفي زيادة (أو متلفظ) ردّ على الكلنبوي حيث أجاب عن الاعتراض بأن قولنا (زيد متكلم بالكلام اللفظي) بمعنى أنه موجد الكلام في الهواء، بأنه لما دلّ العرف واللغة على أن التكلم هو الاتصاف بالكلام كان المتكلم حقيقة من اتصف بالكلام النفسي وإن لم يتصف باللفظي.

ووجه الردّ: أنه لا يصح ذلك في قولنا (زيد متلفظ) لعدم إطلاق اللفظ على النفسي، لا حقيقة ولا مجازا شايعا . فلزم أن يكون ذلك القول مجازا لا حقيقة له، أو يكون حقيقته قولنا (الهواء متلفظ) لاتصاف الهواء باللفظ حقيقة. كما يلزم أن يكون قولنا (الهواء متكلم) حقيقة، ولم يقل أحد بذلك. مع أنه لا يتصور النفسي فيما إذا كان صيغة التفعل من ألحان الطيور وأصوات البهائم والجمادات. بل نقول: لا حاجة إلى تلك الصيغة، فإنصات زيدٍ كتصوت زيدٍ في الدلالة على ما ادعوه.

فالحق أن يقال: لما لم يكن اتصاف الإنسان وغيره بالصوت والحروف، وتحقق فيهما مبدأ الاتصاف نزل العرف واللغة اتصاف الهواء المخصوص بها منزلة اتصاف نفسهما بها. فلا يكون شيء مما ذكر مجازا. (منه)

تنظر: حاشية الكلنبوي على شرح العقائد العضدية. مطبعة خورشيد، ١٣١٩هـ. (ج٢/ص٢٢٩و٢٣٠) .

(٦٣) في نسخة (ب): (أنه من قام).

(٦٤) في نسخة (ب): (والناهي مثلاً).

(٦٥) في نسخة (ب): (على وجود المأخذ).

(٦٦) أي: إنما يدلّ على وجوده في المحمول عليه وجودا رابطيا فقط، دون الوجود المحمولي.

في نسخة (ب): (بالوجود الرابطي).

(٦٧)في نسخة (ب): (بالوجود المحمولي).

الوجود المحمولي: هو وجود الشيء في نفسه، فيقع محمولا عليه. نحو : الباري تعالى موجود، أو زيد موجود، أو البياض موجود.

وأما الوجود الرابطي: فهو وجوده لغيره، فيقع رابطة بين الموضوع والمحمول. نحو : الثلج أبيض. أي يوجد له البياض.

ينظر: عبد الكريم المدرس، المقالات في المقولات. دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م. (المطبوعة ضمن رسائل الرحمة في المنطق والحكمة) (ص١٢١).

(٦٨) أي: وإن حملت عليه تعالى.

(٦٩) في نسخة (ب): (وبإطلاق الكللام النفسي وتعيّنِه عليها).

(٧٠) في نسخة (ج): (أو على ما ذكر).

(٧١) تسمية الأخبار معنى ومدلولا باعتبار كونه أو كون أثره مدلولا التزاميا، أو باعتبار تقدير دال مطابقي، أو إطلاق المعنى لأنه بمعنى ما يقوم بالغير، وقِسْ على ذلك أقسام خطاب الوضع. (منه)

(٧٢) هذا إذا ادعوا شيوع الإطلاق على المعنى الثاني كما أسلفنا، تبعا لما في (شرح التهذيب) للشيخ المهاجر، وأما إذا ادعوا شيوعه على المعاني الأول فقط فيتجه أن العدول عن حمل التكلم على إيجاد الكلام تحرزا عن المجاز ثم حمله على الاتصاف بالمبدأ دون تلك المعاني التي هي كلام نفسي حقيقة عندهم كرٍّ على ما فرّوا منه من ارتكاب المجاز. (منه)

ينظر: السنندجي، تقريب المرام شرح تهذيب الكلام. (ج٢/ص١٤٣و١٤٥).

(٧٣) في نسخة (ب): (ذلك المعنى).

(٧٤) ذهب الأشاعرة إلى أن كلامه تعالى واحد، وانقسامه إلى الأمر والنهي والاستفهام والخبر والنداء إنما هو بحسب التعلق، فذلك الكلام الواحد باعتبار تعلقه بشيء على وجه مخصوص يكون خبراً، وباعتبار تعلقه بشيء آخر أو على وجه آخر يكون أمراً، وهكذا.

وهذا التعلق أزلي عند أبي الحسن الأشعري وأكثر اصحابه، وحادث عند ابن كُلاب وبعض المتقدمين.

ينظر: الجويني (إمام الحرمين)، الإرشاد. (ص٥٢). و: الآمدي، سيف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن سالم، أبكار الأفكار. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ. (ج١/ص٢٦٥). و: حاشية السيالكوتي على شرح المواقف. (ج٨/ص١١٣).

(٧٥) للاطلاع على هذه الأجوبة ينظر: الجويني، الإرشاد. (ص٥٢). و: الرازي، الإشارة في أصول الكلام. مركز نور العلوم للبحوث والدراسات، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨م-٢٠٠٧م. (ص١٩٧). و: التفتازاني، شرح العقائد النسفية. (ج١/ص١٢٣).

(٧٦) لم يكتف بالأزلية بناء على منافاتها للاختيار، بل ضمّ إليها الاستناد إلى المبدأ المغاير للقدرة، لورود المنع على تلك المنافاة، بجواز أن يكون تقدم القصد على الإيجاد كتقدم الإيجاد على الوجود في أنه بالذات، كما قاله الآمدي. (منه)

ينظر: الآمدي، أبكار الأفكار. (ج١/ص٢٨٧و٣٠٢).

(٧٧) لا يقال: أن الوجوب والحرمة وغيرهما من الأمور الاعتبارية وإن كانت أزلية إلا أنه يمكن رفعها وانتهائها كالإعدام الأزلية؛ كما قاله الكلنبوي.

لأنا نقول: إنما يمكن رفع تلك الإعدام واتصاف موصوفاتها بها لأن علتها عدم علة الوجود كما تقرّر، فإذا تحقق علة الوجود فقد انتفى علتها، فيمكن رفعها، بخلاف سائر الأمور الاعتبارية التي علتها إما ذات الموصوف كالإعدام الأزلية للممتنعات وإمكان الممكنات، أو أمر موجب كالأحكام الخمسة بناء على أزليتها واستنادها إلى مبدأ مغاير للقدرة مسمى بالكلام كما هو مذهب الجمهور، فإنه لعدم إمكان رفع علتها لا يتصور رفعها.

لا يقال: إن الإعدام وسائر الأمور الاعتبارية لما لم يكن لها تحقق في الخارج لم يحتج شيء منها إلى العلة، فيمكن رفع الكل.

لأنا نقول: كما أن اتصاف الشيء بالصفات الحقيقية كالبياض والسواد محتاج إلى علة هي ذات الموصوف أو غيرها كذلك الصفات الاعتبارية، إلا أن الحقيقية محتاجة إلى العلة في وجودها المحمولي أيضا، بخلاف الاعتبارية؛ حيث ليس لها ذلك، صرّح بذلك السيد قدس سره في (شرح المواقف) والكلنبوي في (حواشي العقائد العضدية). على أنه لو تم ما ذكر لجاز الانقلاب في كل من الممتنع والممكن والواجب. (منه)

تنظر: حاشية الكلنبوي على شرح العقائد العضدية. (ج٢/ص٢٤١). و: ابن التلمساني، شرح معالم أصول الدين. (ص٣٠٩و٣١٣) . و: حاشية السيالكوتي على شرح المواقف. (ج٨/ص١١٣).

(٧٨) هو عبد الله بن سعيد، أبو محمد بن كُلاب القطان. رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة. أخذ عنه الكلام داود الظاهري، واخذ عنه علم النظر والجدل الحارث المحاسبي. من مؤلفاته كتاب (الصفات)، و(خلق الأفعال)، و(الرد على المعتزلة). ووفاته كان بعد الأربعين ومائتين (٢٤٠هـ) بقليل.

ينظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. (ج١/ص١٧٤). و: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م. (ج١/ص٤٩٢).

(٧٩) في نسخة (ج): (وكل ما هو مسبوق).

(٨٠) ينظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية. (ج١/ص١٣٥).

(٨١) أي القدرة.

العدد ٥٦

٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ

٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

(٨٢) أي ونستدلّ من جانبنا، ونقول: كيف يصحّ ما ذكرتم؟

(٨٣) أي ما قلتم من أن حمل أصل كلمة (متكلم) -الذي هو (الكلام)- على الكلام اللفظي بعيد، فهو ليس بأبعد من حملكم إياه على الكلام النفسي.

(٨٤) قسّم بعض المتكلمين الأشياء إلى أربعة أقسام: ١- موجودات: وهي ما تصحّ رؤيته. ٢- معدومات: وهي مالا ثبوت له. ٣- أحوال: وهي الواسطة بين الموجودات والمعدومات. ٤- أمور اعتبارية: وهي ما له ثبوتٌ لكنه لم يرتقِ إلى درجة الأحوال.

ينظر: الباجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد، حاشية على أم البراهين. المكتبة الهاشمية، تركبا، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م. (ص٨٣و٨٤).

(٨٥) هذه هي النتيجة التي خرج بها العلامة ملا عبد الرحمن البينجويني في هذه الرسالة، والتي خالف فيها جمهور الأشاعرة الذين ذهبوا إلى أن المراد بكلام الله تعالى القديم هو الكلام النفسي، وهو أمر حقيقي قديم قائم بذاته تعالى.

(٨٦) في نسخة (ب): (وأن الأخيرين).

(٨٧) في نسخة (ب): (فاعله).

(٨٨) في نسخة (ج): (للآخر).

(٨٩) في نسخة (ب): (بذلك له).

(٩٠) ينظر: المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد، شرح جمع الجوامع. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م. (ومعه حاشية البناني) (ج١/ص٧٩).

(٩١) وممن ذهب إلى هذا الرأي -أو قريب منه- من المتأخرين الشيخ محمد وسيم المردوخي (١٢١٩-١٢٧٣هـ)، الذي كان معاصرا للعلامة البنجويني، فهو قال في شرح مسألة الكلام في (حاشية المحاكمات على شرح تهذيب الكلام) بعد بيّن معنى الكلام النفسي واختلاف المتكلمين فيه: (وبالجملة إذا تأملت ما حررناه تعلم أن غايته التحقيق الذي يندفع به جميع الشبه والريوب، وتطمئن عنده القلوب، وتعلم أن معاني الألفاظ والعبارات سواء كانت المعاني الأُولية أو الثانوية إنما يطلق عليها الكلام لكونها مدولات للكلام اللفظي بالدلالة الوضعية، وهي وإن كانت تسمى كلاما نفسيا لكن القول بأنها صفة غير العلم قائمة بذاته تعالى قديمة مما لا يجوّزه العقل قطعا،...، فاحفظه فإنه من بدائعنا وودائعنا).

ينظر: محمد وسيم الكردستاني، حاشية المحاكمات على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة. (ج٢/ص١٤٢-١٤٥).

(٩٢) في نسخة (ب): (لا يقتضيه).

(٩٣) في نسخة (ب): (أو ركناً) غير موجودة.

(٩٤) في نسخة (أ) و (ج): جملة (كما مرّ) غير موجودة.

(٩٥) في نسخة (ب): (بل يجب).

(٩٦) أي الكلام.

(٩٧) أي في قسم الخبر.

(٩٨) خبر لقوله (ما يتوهم ...).

(٩٩) المقصود بالوجود الظلي: هو الوجود الذهني. (ينظر: الجرجاني، شرح المواقف. ج٢/١٦٩)

(١٠٠) غير متحققة في الخارج. (منه)

(١٠١) الأمور الاتصافية: هي التي تقوم بنفسها وتتحقق في الخارج. والأمور الارتسامية: هي التي لا وجود لها خارج الذهن. (ينظر: الجرجاني، شرح المواقف. ج١/ص٧٣)

(١٠٢) في نسخة (ج): (أصليّة).

(١٠٣) في نسخة (ب): (لا يقال).

(١٠٤) الدواني (٨٣٠-٩١٨هـ): هو جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني. أحد متكلمي الأشاعرة، وصاحب التصانيف المشهورة. ولد في دوان (من بلاد كازرون) وسكن شيراز، وولي قضاء فارس، وتوفي بها. من مؤلفاته: شرح العقائد العضدية، وشرح تهذيب المنطق، ورسالة إثبات الواجب.

ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام. دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م. (ج٦/ص٣٢).

(١٠٥) لقائل أن يقول أن هذه الصفة منا هي القدرة. كما يدلّ عليه قوله الآتي على وجه ينطبق على المقصود، فإن ما تأثيره على وفق القصد والدواعي هي القدرة لا غير، وإلا لانتقض به تعريف القدرة بصفة تؤثر على وفق الإرادة. (منه)

(١٠٦) في نسخة (ب): (وضد الجزئين).

(١٠٧) في نسخة (ب): (تعالى) غير موجودة.

(١٠٨) أي التعاقب.

(١٠٩) أي الوجود الخارجي.

(١١٠) في نسخة (ج): (كلاما تاما).

(١١١) أي الشيخ أبو الحسن الأشعري.

(١١٢) فإنها من حيث قيامها بالمدرك علوم، ومع قطع النظر عن ذلك لا تحقق لها في الخارج. (منه)

(١١٣) في نسخة (ب): (بأشياء كثيرة).

(١١٤) ينظر: الدواني، جلال الدين الدواني الصديقي، شرح العقائد العضدية. مطبعة خورشيد، ١٣١٩هـ. (ومعه ثلاث حواش: حاشية إسماعيل الكلنبوي، وحاشية المرجاني، وحاشية الخلخالي) (ج٢/ص٢٤١-٢٤٤).

(١١٥) خبر لقوله (وأما ما قاله المحقق الدواني ...).

(١١٦) في نسخة (ج): (كلام الله تعالى).

(١١٧) في نسخة (ج): (هي).

(١١٨) في نسخة (ب): (غير القدرة).

العدد ٥٦

٢٣ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ
٣٠ كانون أول ٢٠١٨م

(١١٩) في نسخة (ب): (وأثر القدرة).

(١٢٠) في نسخة (ب): (للكلمات).

(١٢١) هو شمس الدين محمد حافظ الشيرازي (٧٢٥-٧٩٢هـ). من أشهر شعراء الفرس الغنائيين، مولده ووفاته بشيراز، لقب بـ(حافظ) لحفظه القرآن الكريم، له أشعار بالفارسية والعربية، وترجمت آثاره إلى كثير من اللغات العالمية.

ينظر: البعلبكي، منير، معجم أعلام المورد. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م. (ص١٦٩).

و: كارل بروكلمان، تأريخ الشعوب الإسلامية. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٦٨م. (ص٣٩٦).

(١٢٢) في نسخة (ج): (على ترتيبه لكلماتها) .

(١٢٣) في نسخة (ب): (بل ترتيبه).

(١٢٤) أي من الحافظ الشيرازي.

وفي نسخة (ب): (منه) غير موجودة.

(١٢٥) أي ترتيبه تعالى إياها. (منه)

(١٢٦) في نسخة (ج): (بكلماته).

(١٢٧) بل الترتيب اللايزالي منه تعالى لكلمات القرآن مغن عن ترتيبه لكلماته الظلية في علمه الأزلي. (منه)

(١٢٨) أي إن الترتيب.

(١٢٩) في نسخة (ب): (غير متوقف).

(١٣٠) في نسخة (ب): (مغاير للقدرة).

(١٣١) في نسخة (ب): (بحقية).

(١٣٢) أي جلال الدين الدواني.

في نسخة (ج): (الجدال).

(١٣٣) اقتبس العلامة البينجويني هذه الجمل الأخيرة هنا من الجلال الدواني، حيث قال الدواني في ختام تقريره لهذه المسألة: (ولعل المتأمل الصادق مهما رفض التعصب والجدال، يشهد بحقيقة هذا المقال). الدواني، شرح العقائد العضدية. (ج٢/ص٢٤٩).

(١٣٤) في نسخة (ب) (والله أعلم بحقائق الأحوال ودقائق الأقوال) غير موجودة، وفي نسخة (ج) (ودقائق الأقوال) غير موجودة.